PERMANENT MISSION OF THE
REPUBLIC OF YEMEN
TO THE UNITED NATIONS
413 EAST 51st STREET
NEW YORK, N.Y. 10022
TEL: 212-355-1730
FAX: 212-750-9613

الوفد الدائم للجمهورية اليمنية
لدى الأمم المتحدة
نيويورك

كلمة الجمهورية اليمنية

يلقيها

معالي الدكتور/ مصطفى بهران
مستشار رئيس الجمهورية
رئيس اللجنة الوطنية للطاقة الذرية
عضو مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية

في مؤتمر المراجعة السابع
لمعاهدة حظر الانتشار النووي
نيويورك- مايو 2005

4 مايو 2005

الرجاء متابعة النص عند الإلقاء

السيد رئيس مؤتمر مراجعة معاهدة حظر الإنتشار النووي – 2005

السيدات و السادة رؤساء و أعضاء وفود الدول المشاركة

السيدات و السادة الحاضرون جميعا..

يسر وفد الجمهورية اليمنية أن يتقدم لكم بالتهنئة الحارة أيها السيد الرئيس على الثقة التي منحكم إياها هذا المؤتمر الموقر، كما يسر وفد بلادي كذلك أن يتقدم بالتهنئة لكافة المنتخبين أعضاء المكتب الكرام للمؤتمر بلجانه المختلفة و في هذا الإطار يعبر و فد بلادي عن دعمه لكم و رغبته في التعاون الكامل معكم للوصول إلى النتائج المرجوة التي تخدم الأمن و السلام الدوليين و تنمية و رخاء شعوب المعمورة.

السيد الرئيس..

يشارك وفد بلادي كل الوفود التي عبرت عن إرتياحها للنجاحات التي حققتها معاهدة حظر الإنتشار خلال 35 سنة من عمرها المديد بإذن الله و ننظر قدما ليس فقط باتجاه استمرارية نجاحات هذه المعاهدة بل تعزيزها بما يخدم الأمن و السلام الدوليين من جهة والتنمية و الرخاء و العدل من جهة أخرى، و في هذا الإطار يرحب وفد بلادي بالتطورات الحادثة في بعض مناطق العالم الجغرافية و الخاصة بإعلانها مناطق خالية من أسلحة الدمار الشامل بصفة عامة الأسلحة النووية بصفة خاصة.

و على نفس الصعيد فإن الجمهورية اليمنية تؤكد من جديد على أهمية جعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل بصفة عامة و الأسلحة النووية بصفة خاصة وهو الأمر الذي لن يتحقق ما لم تخضع إسرائيل للقانون الدولي و تنضم إلى معاهدة حظر الانتشار النووي بالتخلي المطلق عن برنامجها النووي و إخضاعه إلى منظومة حظر الانتشار الدولية بما في ذلك توقيع إتفاقيتي الضمانات و البروتوكول الإضافي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية .

إن إسرائيل هي الدولة الوحيدة في المنطقة الخارجة كليا عن منظومة حظر الانتشار النووي و إن أي تعزيز وتطوير لهذه المنظومة الهامة جدا للسلام و الأمن الدوليين لا بد أن يرتكز على مبدأ المساواة و العدل في القانون الدولي، و إن وفد بلادي يطالب هذا المؤتمر الهام بجميع أطرافه وخاصة النووية منها بالتأكيد على وقف نقل المعدات و المعلومات التكنولوجية

المتعلقة بالأنشطة النووية إلى إسرائيل طالما أنها لم تنضم إلى المعاهدة كما نطالب أيضا بإنشاء جهاز فرعي ينبثق عن هذا المؤتمر وذلك لتنفيذ القرارات الدولية الخاصة بشرق أوسط خالٍ من الأسلحة النووية استنادا إلى مؤتمري 1995 و 2000 وفي هذا الإطار يؤكد وفد بلادي على ما جاء في بيان مجموعة عدم الانحياز الذي قدمه الوفد الماليزي الموقر.

إن جعل المعاهدة معاهدة عالمية حقا يعني أن لا يخرج عنها أحد.

السيد الرئيس..

إن الجمهورية اليمنية باعتبارها طرفا في هذه المعاهدة تنطلق من طبيعتها المحبة للسلام و الداعية للأمن و المؤمنة بحق الشعوب في العيش الكريم و التنمية و الرخاء و لذلك فإن وفد بلادي يطالب هذا المؤتمر الهام بالتوافق من أجل تطوير و تعزيز منظومة حظر الانتشار و تطبيقها على جميع الدول بالعدل وبدون استثناء، وفي هذا الصدد أود أن أطرح على المؤتمر الأفكار التالية التي يمكن لها أن تساهم في التوافق المنشود:

1) أهمية إخضاع الجميع بشكل كوني لهذه المعاهدة كأساس للمستقبل لضمان السلم والسلام في العالم.
2) أهمية التنفيذ و الالتزام بكافة بنود المعاهدة بما في ذلك المادتين الرابعة و السادسة.
3) أهمية جعل المعاهدة غير قابلة للنقض من قبل أي أطراف من أطرافها بحيث يدخلها الجميع بدون استثناء ويصبح الخروج منها غير ممكن.
4) أهمية التقليل التدريجي و من ثم الإزالة النهائية للدورين السياسي والعسكري للأسلحة النووية و ذلك من خلال ما يلي:

أ- وقف كافة الأنشطة النووية العسكرية وقفا كليا لا رجعة فيه بما في ذلك و قف إجراءات أي تطوير أو تعديل في أنظمة الأسلحة النووية صغيرة كانت أو كبيرة تكتيكية أو استراتيجية.

ب-جدولة التخلص النهائي من الأسلحة النووية.

ج-وضع الضمانات التي لا تسمح باستخدام هذه الأسلحة لا عسكريا ولا سياسيا .

وفي هذا الإطار لا بد من إحداث تقدم حقيقي في تنفيذ الخطوات الثلاثة عشر التي اعتمدت في العام 2000، كما ينبغي النظر في قانونية ما يسمى بـ " المشاركة النووية " في ضوء نص المادتين الثانية و الثالثة للمعاهدة.

5) منع و تجريم النقل غير المشروع للتكنولوجيا النووية في ضوء قرارات مجلس الأمن.
6) تشجيع و دعم النقل المشروع للتكنولوجيا النووية السلمية في خدمة الإنسان على وجه البسيطة بما في ذلك مساعدة الدول قيد النمو في مختلف مناحي الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية .
7) التأكيد على أهمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ليس فقط من أجل تعزيز "أمن الطاقة الوطني National Energy Security" للدول بل كذلك من أجل تخفيف حدة الخراب البيئي الذي يحدثه الوقود الأحفوري (Fossil Fuel) و خاصة فيما يتعلق بالتغيرات المناخية الناجمة بدرجة رئيس عن ازدياد تركيزات الغازات الدفيئة (Green House Gases)، و هنا من المفيد الإشادة بنتائج المؤتمر الوزاري للطاقة النووية في القرن الواحد والعشرين الذي احتضنته باريس في الفترة 21-22 مارس 2005.
8) حل النزاعات الإقليمية وبالتالي إلغاء مبررات التسلح.
9) الاستمرار في تطوير تكنولوجيا نووية سلمية مناسبة و ملائمة للمساهمة الفعالة في سعادة ورخاء الشعوب بما في ذلك الأجيال الجديدة من مفاعلات الطاقة (Generation IV) التي تقاوم الانتشار النووي و التي تتسم بمقاييس عالية من الأمن و الأمان النوويين و التي لها عائد اقتصادي منافس.
10) حل مشكلة الوقود النووي و تكنولوجيا الحصول عليه بشكل يضمن للجميع الحق في الحصول عليه ويضمن في نفس الوقت عدم تحول التكنولوجيا لأغراض غير سلمية و يدخل في هذا الضمان مسألة معالجة الوقود المستهلك. وهنا تجدر الإشادة بجهود الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام.

11) أهمية استكمال التعديلات على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية CPPNM في أقرب فرصة ممكنة.

12) أهمية ضمان أمن و أمان المواد النووية من خلال تبني مقاييس حازمة في هذا الشأن بما في ذلك الإجراءات الخاصة بمنع وصول مثل هذه المواد إلى جهات غير قانونية (Non-State Actors) وهنا تجدر الإشادة بنتائج المؤتمر الدولي حول الأمان النووي الذي انعقد في لندن في مارس الماضي.

السيد الرئيس..

لقد تحدث عدد كبير من الوفود حول المخاطر التي تواجه ليس فقط المعاهدة بل منظومة حظر الانتشار بأكملها وهم محقون في ذلك، ولكنني أود أن أختتم هذه الكلمة بفكرة لا تبدو قابلة للتحقيق في الوقت الراهن ولكنها ذات جاذبية لا تقاوم:

إذا أمكن لنا أن نتصور غدا خالٍ من الأسلحة النووية بشكل كلي فيمكن لنا أن نتصور كذلك أن مع ذلك الخلو من السلاح النووي سيكون لدى العالم قدر هائل من الوقود النووي الذي تحرر من قبضة السلاح، و هذا الوقود كاف لتزويد البشرية جمعاء بطاقة كهربائية و مياه محلاة لقرون قادمة .... كاف للمساهمة المباشرة في القضاء على الفقر وحل مشكلة التغيرات المناخية بما يحقق للبشرية ما هو أفضل من أهداف كويوتو.

أليس ذلك تصورا جميلا ولو كان رومانسيا.

فهل يمكن لهذا التصور أن يساعد هذا المؤتمر إلى توافق منشود.

مرة أخرى أيها السيد الرئيس أتقدم لكم بالتهنئة و آمل في أن ينجح مؤتمرنا هذا في الوصول إلى توافق دولي هو في مصلحة البشرية جمعاء.

شكراً السيد الرئيس

****